

assafir

توقيع بروتوكول تعاون بين نقابتي المحامين وخبراء المحاسبة في بيت المحامي



06-11-2015 03:05 PM

وقعت نقابتا المحامين في بيروت وخبراء المحاسبة المجازين في لبنان قبل ظهر اليوم بروتوكول تعاون بينهما، في احتفال جرى في قاعة المحاضرات في بيت المحامي، في حضور وزير الإعلام رمزي جريج ممثلاً رئيس الحكومة تمام سلام، النائب زياد القادري ممثلاً رئيس تيار المستقبل سعد الحريري، المدير العام لوزارة العدل القاضية ميسم النويري، ممثل المدير العام لوزارة المالية رئيس دائرة التنسيق الإداري في وزارة المالية منير بردويل، رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان محمد شقير، العقيد اسكندر تقلا ممثلاً قائد الجيش، أعضاء مجلسي نقابتي المحامين وخبراء المحاسبة المجازين وحشد من المهتمين.

جريج

وبعد كلمة تقديم من عضو مجلس نقابة المحامين سميح بشرابي، ألقى نقيب المحامين جورج جريج كلمة، جاء فيها: ارحب بكم في بيت المحامي، البيت الوطني المفتوح خدمة للجمهورية والانسان، ونقابة خبراء المحاسبة ليست ضيقاً بل تعرف المكان جيداً والعلاقة ثابتة على الدوام، بحدوها هم مشترك، وامل مشترك، اما الهم فهو تحرير الوطن من كل الموروثات القاتلة وفي مقدمها الفساد، اما الامل فتصميم على المهمة، وما بروتوكول التعاون سوى وجه من وجوه التعاون المؤسساتي خدمة للبلد وللمواطن.

إن ثقافة مشتركة تجمع نقابتي اللتين تنتفسان انكباباً على المعرفة، والتدريب المستدام، والامتثال للمعايير المهنية، وورش العمل والشراكة العلمية مع نقابات خارجية وهيئات دولية، ولكل من نقابة المحامين ونقابة خبراء المحاسبة معهد تابع لها.

واحدى مسؤولياتنا تجديد العقد الاجتماعي وتنقيته وتفعيله،

Renewing the social contract

اي بكلام آخر مصالحه المواطن والدولة، وهذا يبدأ من فوق، من الاقوى، من الدولة التي عليها اثبات وظيفتها الحاضنة، الراعية، الحامية، بل الخادمة.

اعطوا خدمات للمواطن وخذوا منه الضرائب والرسوم.

السيدات والسادة،

من حق المواطن ان يعرف وجهة انفاق المال العام، وليس مطلوباً من نقابة المحامين ان تكون مشرفاً على اعادة تكوين الحسابات المالية للدولة اللبنانية وقد بدأت بها وزارة المال، وليس مطلوباً من نقابة خبراء المحاسبة ان تكون مدققاً في هذه الحسابات، بل مطلوب من نقابيين ومواطنين ومجتمعاً مدنياً، العمل والضغط لوقف منظومة الفساد والهدر وترشيد الحياة المالية في هذه الجمهورية.

وأنتهي بهذا السؤال الواضح:

هل يعقل ان تعيش دولتنا من دون اثنين: رئيس للجمهورية يدير البلاد، وموازنة عامة تضبط الانفاق؟

عبود

ثم ألقى نقيب خبراء المحاسبة المجازين إيلي عبود كلمة، قال فيها:

في ظل التحديات الاقتصادية والمؤشرات السلبية للمالية العامة وفي ظل تراجع النمو والظروف الصعبة التي يمر بها لبنان، بدأ من الشلل في عمل الإدارات والمؤسسات الدستورية وصولاً الى عدم معالجة الأمور الأساسية والملفات الحياتية، يأتي لقاؤنا اليوم في بيت المحامي ليعكس الارادة القوية وفعالية الطاقات المهنية وتعاونها وضم جهودها الى بعضها البعض مما يعزز قدرة اللبنانيين على تخطيهم المحن والمصاعب التي يواجهونها وذلك من خلال تعميم تجربة القطاع الخاص والمهنة الحرة وهي عصب الحياة الوطنية، الى ادارة القطاع العام وخلق دينامية جديدة في عملية المشاركة لتطوير الانظمة والقوانين.

وعندما أتكلّم عن ادارة القطاع العام، ولا يسعني إلا أن أثنى على الممارسة الادارية الرؤيوية الراقية لمدير عام وزارة المالية ومدير عام وزارة العدل الموجودين معنا اليوم. إنها شهادة مهنية موضوعية عن دورهما الحيوي والجهود التي يبذلونها والمنافية التي يتحلان بها.

أيها السيدات والسادة، وتتساءلون لماذا هذا التعاون بين نقابة المحامين في بيروت ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان في هذا التوقيت بالذات وما هي أهدافه؟

فبعد التجربة التي حضت غمارها خلال السنة والنصف مع فريق عمل من الزملاء ممثلاً نقابتي في مناقشة مشروع تعديل قانون التجارة اللبناني ووضع ملاحظات النقابة حول دليل الانظمة المتعلقة بعمل الاسواق المالية والمشاركة في لجنة المال والموازنة لمناقشة مقترحات مشروع القانون الرامي الى تعديل بعض بنود قانون الاجراءات الضريبية، تبين لنا ان بعض مشاريع القوانين يفتقد الى رؤية واضحة أو تعترية بعض الشوائب ولا تتماشى ومع متطلبات العصر، مع الاخذ بعين الاعتبار خصوصية ومصصلحة لبنان، توصلت الى قناعة راسخة لجهة اهمية ضم جهود نقابة المحامين في بيروت ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان لبعضها البعض، للعمل كجبهة موحدة حيث لكل من النقابتين صفة تكميلية للسلطات العامة ودوراً رائداً في المجتمع كل من نطاق تخصصه وبهدف التعاون الفعلي للمساهمة في اقتراح ودراسة مشاريع القوانين والمراسيم والقرارات والتعليمات الوزارية في مجالات المالية العامة والضرائب والتجارة والاقتصاد والاسواق المالية وغيرها، كل ذلك من اجل خلق دينامية جديدة في التشريع وشراكة حقيقية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من جهة والمهنة الحرة في لبنان من جهة أخرى لما فيه من مصلحة للقطاعين العام والخاص والمجتمع بصورة عامة.

من هذه المنطلقات كان اقتراحي لسعادة نقيب المحامين في بيروت بابرام بروتوكول تعاون بين النقابتين فتنبي النقيب الصديق الأستاذ جورج اقتراحي مشكوراً ودفع باتجاه وضعه قيد التنفيذ قبل انتهاء ولايته، ايماناً منه بأهمية العمل المشترك والتكامل بين النقابتين، فلا عجب من ذلك لأنه نقيب المهن الحرة وصاحب رؤية ثاقبة وحركة دائمة ومتجددة.

حضرات المحامين زميلاتي زملائي،

فثقابتي تبدي رأيها وملاحظاتها معللة بأسباب موضوعية آخذة بعين الاعتبار تطور ومتطلبات بيئة الاعمال في لبنان والعالم والاسترشاد بالتشريعات المعتمدة في الدول المتقدمة عربية كانت ام اجنبية، وذلك ضمن الاطار التشريعي الذي يحافظ على المصلحة العامة اي مصلحة الشعب اللبناني، ولكن دون ان يكون ذلك على حساب فئة من الشعب اكانت مهنية او غيرها وتحميلها اعباء وتبعات لا تندرج ضمن صلاحياتها ومسؤولياتها فهذا ليس عدلاً والعدل أساس الملك.

وفي الختام اتقدم باسمي وباسم مجلس نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان بالشكر للنقيب الصديق الاستاذ جورج جريج ومجلس نقابة المحامين في بيروت على استضافتهم الكريمة لنا في بيتنا، بيت المحامي ولنا غداً الكثير من العمل المشترك لتحقيق الافضل لمجتمعنا فبأقلامكم وفكركم تصويرون العدالة وتحققون الحق وبأقلامنا وفكرنا الحر نضيء ونظهر عدالة البيانات المالية للقطاع الخاص وهو عصب الاقتصاد الوطني، وبأقلامنا وفكرنا نسطر صفحات المالية العامة فنصوب سياساتها ونرشد إنفاقها.

أيها السادة، إن هدفنا واحد ومسؤوليتنا واحدة فلنعمل معاً من أجل ممارسة مهنية ووطنية.

النويري

وتحدثت المدير العام لوزارة العدل القاضية ميسم النويري، فقالت:

يسر وزارة العدل مشاركة نقابة المحامين في بيروت ونقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان الاحتفال بتوقيع بروتوكول التعاون بينهما والرامي إلى توحيد الجهود والمساهمة في تطوير التشريع في مختلف مجالاته لاسيما المجالات المالية العامة والامور الضريبية والتجارية والشؤون الرقابية والاسواق المالية، لما لهذا التعاون البناء من وقع ايجابي في تبادل الخبرات والمهارات والتجارب في المواضيع المرتبطة باختصاص النقابتين.

وإنه من الضروري ايجاد مثل هذا التعاون وتشجيعه بين النقابات كافة والهيئات المهنية لتطوير العلاقات على جميع الاصعدة توصلاً لخدمة مصلحة القطاعين العام والخاص وبالتالي المجتمع بصورة عامة.

وفي هذا السياق أشير إلى اتفاق التعاون بين معهد الدروس القضائية ومعهد المحاماة تاريخ ٢٠١٥/١٠/١، الذي نصّ على تنظيم أنشطة علمية وتدريبية سنوية بين المعهدين، وكذلك اعداد دراسات

قانونية مشتركة بالاضافة إلى مشاركة الطرفين في المؤتمرات العلمية والتبادل الدوري لمتشورتهما وأبحاثهما.

فلما لا يمتدّ هذا التعاون بين الهيئات الثلاث المعنية حالياً، أي النقابتين الحاضرتين ووزارة العدل، من خلال الوحدة التابعة لها أي معهد الدروس القضائية، إذ بالاضافة إلى الخبرة العلمية الناتجة عنه لا يمكن نفي أهمية التواصل من ناحيته الانسانية – أي تواصل أفرادهما مهما كانت صفتهم أو اهليتهم – كونه (أي التعاون) يجري من خلال اللقاءات العلمية ويؤدي الى تسهيل العلاقات المهنية بكل ما يمكن ان تثيره من اشكالات عند غيابه.

إن وزارة العدل دائمة الاستعداد لتسهيل التعاون بين وحداتها والنقابات والهيئات المهنية، الوطنية والاجنبية، من أجل انشاء بيئة علمية تخدم المجتمع، وهو بأشدّ الحاجة إليها.

بردويل

وختام الكلمات كان مع ممثل المدير العام لوزارة المال رئيس دائرة التنسيق الإداري في وزارة المالية منير بردويل الذي أعلن دعم وزارة المالية لبروتوكول التعاون بين النقابتين ومباركة الوزارة وتشجيعها لهذه الخطوة لا سيما أن الوزارة ترى أن الوقت قد حان ليكون في لبنان محامين ضريبيين كما في معظم بلدان العالم. وفي الواقع أن وزارة المالية سبق أن وثعت بروتوكول تعاون مع نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان للمساعدة في وضع التشريعات لأن مصلحة الخزينة لا تكمن فقط في تحصيل الضريبة وفي بعض الأحيان في إفلاس الشركات إنما هذه المصلحة تكون بازدهار الشركات وتطورها.

البروتوكول ثم وقع النقيبان جريج وعبود بروتوكول التعاون بين النقابتين.